

مؤشرات التحضر في محافظة السلیمانیة

د. پشٹیوان شفیق أحمد

جامعة راپهین

كلية العلوم الانسانية

قسم الجغرافیا

المقدمة :

التحضر من المواضيع التي شاع التداول فيها منذ القدم. فقد شهد العالم خلال القرن التاسع عشر نموا حضرياً لم يسبق له مثيل ذلك جراء الثورة الصناعية التي ظهرت مؤشراتهما في تلك الفترة في مختلف الدول، والتي هي في نهاية الأمر تلخيص لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة وما يتصل بها من إخفاق ونجاح ، والتحضر يعد نوعاً من أنواع التغير في المجتمعات في أسلوب حياتها كما أن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالهجرة الداخلية (نزاري، ٢٠٠٩، ص ٢).

ويعدد البحث المؤشرات المرتبطة بالتحضر بصفة عامة التي صلة بمختلف الجوانب، إلا أن المؤشرات الأساسية هي المؤشرات الادارية والديموغرافية والاقتصادية والتعليمية لان كل من تلك العوامل اصبحت شائعة في نمو المجتمعات الحضرية وتوسعها خاصة في البلدان النامية كما أن غالبية المدن فيها تتميز بغياب التخطيط.

لا يقتصر اهتمام بالتحضر على نتيجة التغير السريع في مستويات كثير من الدول، بل يشمل تأثيره وتأثره بتوزيع السكان عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، لذلك حظي تحليل النظم الحضرية باهتمام كثير من الباحثين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بصفة عامة وجغرافية الحضر بصفة خاصة وذلك لارتباطه بكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية (الخريف، ٢٠٠٧، ص ٩).

ومن المعروف ان ازدياد عدد السكان الحضر يكون سبباً من الاسباب لخلق كثير من مشكلات ومنها العنف الحضري والفقر الحضري (Muggah, ٢٠١٢, ص ٢٥).

محافظة السلیمانیة هي إحدى محافظات إقليم كوردستان التي شهدت تطوراً كبيراً في زيادة عدد سكان الحضر ومراكزها وظهور مؤشرات التحضر فيها. وتترتب على ظاهرة التحضر في منطقة الدراسة مشكلات عديدة تتشكل وتتطور مع مرور الزمن. وتعد المشكلة الاقتصادية إحداها، وذلك لأن هجرة سكان الريف إلى المدن وترك أماكن عيشهم و استقرارهم قد أثر سلباً على الواقع الحضري في المحافظة، ولعبت الظروف السياسية المباشرة وغير المباشرة والظروف الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية التي أحاطت بمحافظة السلیمانیة منذ عام ١٩٦١ حتى الوقت الحاضر دوراً كبيراً في تسريع عملية التحضر.

اولاً: الاطار العام للدراسة:**مشكلة الدراسة**

ترتبط زيادة معدلات التحضر في محافظة السليمانية، بعدد من مشكلات الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و السكانية، و مشكلات اخرى في خدمات البنية التحتية، والتي يمكن حلها في ظل التخطيط المحدود.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بيان مؤشرات التحضر في محافظة السليمانية وذلك في ضوء منهج جغرافية الحضر الذي يهتم بتحديد مؤشرات الديموغرافية و الادارية و الاقتصادية و التعليمية في المحافظة زمنياً و مكانياً، حتى يصبح بالإمكان توظيف مثل هذا البحث في المجالات التطبيقية من أجل الإسهام في تطوير المراكز الحضرية و تنميتها في منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة

معرفة مؤشرات التحضر في أي دولة او اي اقليم لها أهمية خاصة ،لأنه بسببها يمكن تحدد أهم احتياجات السكان في المراكز الحضرية و من المعرف أن احتياجات سكان الحضر تختلف عندما تقارنها باحتياجات سكان الريف. لذا فان هذا البحث يتناول أهم مؤشرات التحضر في محافظة السليمانية، وهي المؤشرات الادارية و الديموغرافية و الاقتصادية و التعليمية.

مصادر الدراسة:

في ضوء أهداف و أهمية البحث المشار إليها ، ارتكزت الدراسة على عدد من مصادر المعلومات، أهمها:

١. المصادر المكتبية :تتضمن المراجع و الكتب و الدوريات و الأبحاث و الخرائط و رسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتوفرة لدى المكتبات العامة و الخاصة.

٢. المصادر الرسمية: تشمل المعلومات و الإحصائيات و البيانات و النشرات الموجودة و الصادرة عن المؤسسات الرسمية.

ثانياً :شخصية الجغرافية لمحافظة السليمانية

تقع حدود محافظة السليمانية في الجزء الشمال الشرقي من جمهورية العراق و الجزء الشرقي من إقليم كوردستان العراق (خريطة ١)، و تتميز منطقة الدراسة بموقع جغرافي مهم و حيوي، إذ يمكن عدها حلقة الوصل بين المنطقة الجبلية التي تشملها مع المنطقة الأقل منسوب في محافظة كركوك و أربيل و منطقة كرميان ، فعن طريق الممرات الجبلية ترتبط بها و بمعظم المدن الواقعة فيها ، فضلاً عن ربطها لجزء كبير من أراضي الإقليم بإيران من جهة الشرق .

تقع محافظة السليمانية فلكياً بين دائرتي عرض ٥٨' ٢٤ - ٣١' ٣٦ شمالاً ، و بين خطي الطول ٣٢' ٤٤ - ٢٠' ٤٦ شرقاً.

اما عن حدود المحافظة، من الشمال الشرقي و الشرق تحاذيها إيران، و يبلغ طول الحدود معها نحو ٣٧٨ كيلومتراً، و من الشمال و الشمال الغربي محافظة أربيل، أما من الغرب و الجنوب الغربي فتحدها محافظة كركوك، ولها حدود قصيرة في جنوبها الشرقي مع قضاء خانقين ضمن قضاء ديالى (الخريطة ٢).

تتباين تضاريس منطقة الدراسة ما بين الجبال و السهول و الوديان، و من منطقة الى اخرى، لذلك يمكن تقسيم تضاريس المحافظة الى الاقسام الاتية :المنطقة الجبلية معقدة الالتواء و المنطقة الجبلية بسيطة الالتواء و وتنحصر

بينهما سهول اخرى التى تمثل من وجهة نظر البشرية اهم مراكز الاستيطان البشري في المحافظة. ومن اهم هذه السهول: شهرزور و السليمانية و بازيان و رانية و شهر بازار و بشدر (خصباك ، ١٩٧٣، ٢٢١).

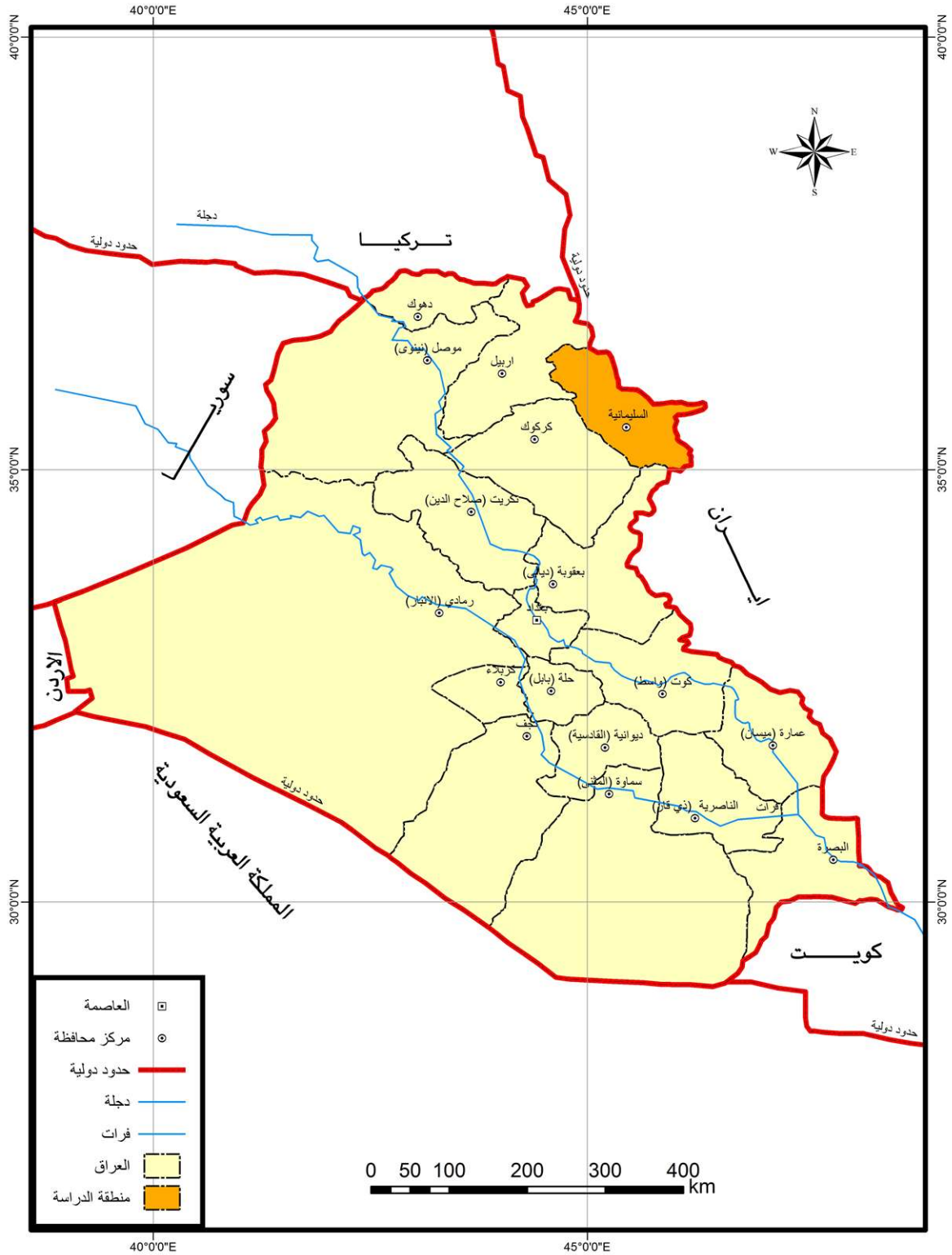
تقع المحافظة ضمن القسم الدافئ من المنطقة المعتدلة الشمالية، ويتميز مناخها بكونه حارا جافا في صيف وباردا ممطرا في الشتاء، تعد الحرارة من بين العناصر المهمة التي تؤثر في الضغط الجوي والذي يؤثر بدوره على حركة الرياح ثم كمية التساقط فيها . وفقاً للإحصائيات المناخية، تبدو بأن المعدل السنوي لدرجات الحرارة في المحافظة يصل الى ١٧.٤°م، مع اختلاف بين المحطات حول المعدلات السنوية للحرارة بين ١٢.٤°م - ٢٠.٦°م، حيث سجل في محطة بينجويين ادنى معدل لدرجات الحرارة وهو ١٢.٤°م وذلك بسبب موقعها إذ تقع في اقصى شرق المحافظة، وهي من اكثر المناطق ارتفاعاً ووعورة، وتتباين معدلات الحرارة الشهرية والسنوية تبعاً لتباين التضاريس، وعلى النقيض من ذلك سجل اعلى معدل سنوي لدرجات الحرارة في محطة حلبجة وهو ٢٠.٦°م، حيث المحطة تقع في الجهة الجنوبية من المحافظة، اي ان التباين في معدلات درجات الحرارة السنوي في المحافظة يصل الى اكثر من ٨°م، وان هذا الاختلاف يؤثر في اختيار السكان للمناطق دون غيرها حين يفضلون المناطق الأكثر اعتدالاً في الدرجات الحرارة (احمد، ٢٠٠٧، ٧)

وتتسلم منطقة الدراسة كميات من الأمطار مع تباين في تلك الكميات بين اجزاء المحافظة، وان اعلى كمية من الأمطار تسقط في الجهة الشرقية والشمالية من المحافظة وتصل الى مايقارب ١٣٠٠ ملم سنوياً، وتقل هذه الكمية كلما اتجهنا نحو الجنوب والغرب من المحافظة حتى تصل الى ٦٠٠ ملم سنوياً وذلك تبعاً لاختلاف التضاريس. (اسماعيل، ١٩٩٤، ٦٩).

تتعدد المصادر المياه في محافظة السليمانية وهي تتمثل في الامطار الساقطة والمياه السطحية والمياه الجوفية وقد سبقت الاشارة الى طبيعة الامطار ونوعيتها وكميتها، أما عن المياه السطحية و التى تتكون من الأنهار و الروافد توجد عدد منها في سطح المحافظة ، وبصورة عامة تقع أراضي المحافظة ضمن ثلاثة احواض نهريه حيث يقع الجزء الشمالي والغربي ضمن حوض الزاب الصغير، والجزء الشرقي والجنوب الشرقي ضمن حوض نهر دياالى سيروان، بينما الجزء الجنوبي منها يقع ضمن حوض نهر العظيم. بهذا شكل أنهار الزاب الصغير وسيروان و العظيم و روافدها بأراضي المحافظة، و يوجد ضمن اراضي المحافظة سدان، هما سد دوكان على نهر الزاب الصغير وسد دربنديجان على نهر سيروان والذان يمثلان خزانين اثنين لجمع مياه كلا النهرين المذكورين (عزيز، ٢٠٠٧، ٧٣).

(١) الخريطة

موقع محافظة السليمانية بالنسبة للعراق والأقليم كردستان



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: (نجم الدين ، ١٩٨٢ ، ص٣٤).

تعد محافظة السلیمانية خزناً كبيراً للمياه الجوفية، بسبب غزارة الأمطار فيها وطبيعة تضاريسها وتكويناتها الجيولوجية التي تطفئ عليها التكوينات الكلسية، التي تساعد على نفوذ المياه وغورها إلى باطن القشرة الأرضية (عبدالله، ٢٠٠٦، ٢٥).

بلغ مساحة المحافظة ١١٦١٨ كم^٢ حسب بيانات عام ٢٠٠٩ جدول (١). وكانت موزعة من الناحية الادارية إلى ١٢ أفضية وهي السلیمانية وحلبجة وبينجوين و شهربازار و بشدر و رانية و دوكان و دربندیخان و شهرزور و سيدصادق و ماوت و قرداغ. والتي كانت مقسمة بدورها إلى ٤١ النواحي، الخريطة (٢).

جدول (١)

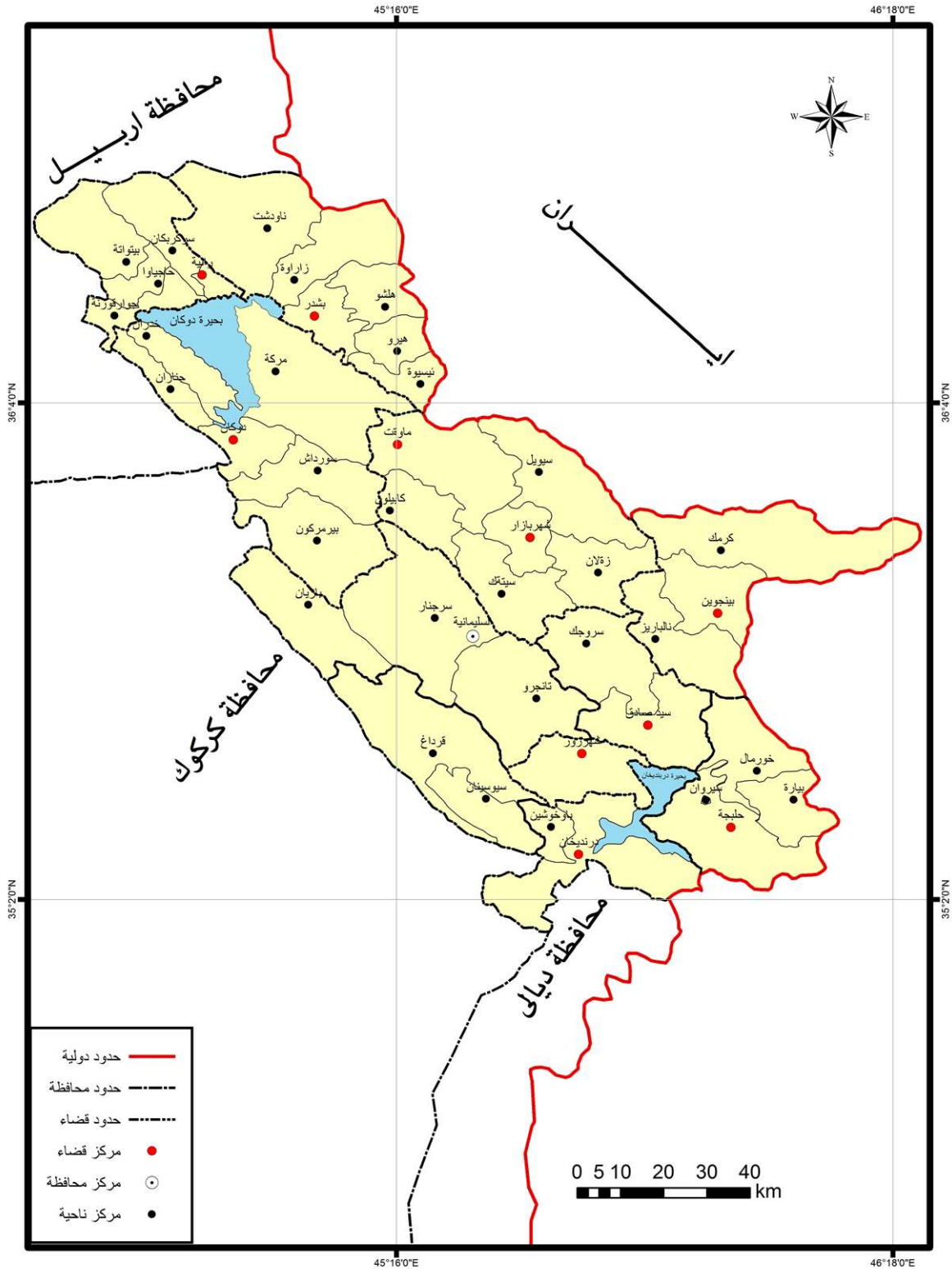
التقسيم الإداري لمحافظة السلیمانية عام ٢٠٠٩.

القضاء	النواحي	المساحة/كم ^٢
السلیمانية	المركز، سرجنار، بازيان، تانجرو.	١٥٥٩
حلبجة	المركز، سيروان، خورمال، بيارة.	٩٠٤
شهربازار	المركز، سيويل، سيتهك، زه لان، كابيلون.	١٠٥٦.٦
بشدر	المركز، ناودشت، هلسو، هير و زاروة، نيسيوه.	١٣٩٩
رانية	المركز، جوارقورنه، بيتواته، حاجياوا. سركبكان.	٨٨٤
دوكان	المركز، سورداش، جناران، بنكرد، خدران. بيرمكرون	١٧٨٤
بينجوين	المركز، كرمك، نالباريز.	١١٣٧
شهرزور	المركز، وارماوه.	٣٢٣
قرداغ	المركز، سيوسينان.	٧١٨
سيد صادق	المركز، سرجك.	٦٨١
دربندیخان	المركز	٥٦٢
ماوت	المركز	٦١٠.٤
١٢ أفضية	٤١ ناحية	١١٦١٨

المصدر: مديرية الاحصاء السلیمانية، قسم G.I.S، ٢٠٠٩.

الخريطة (٢)

التقسيم الادارية لحافظة السليمانية عام ٢٠٠٩.



المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على: مديرية الاحصاء السليمانية، قسم G.I.S، ٢٠٠٩.

ثالثاً: مؤشرات التحضر

ازدهرت عملية استخدام المؤشرات الحضرية عند دراسة قضايا التنمية الحضرية في المجتمعات نامية عند أصحاب نظريات النمو المرتبطة بالنموذج الغربي في التنمية، والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية المعنية بقضايا المؤشرات التنموية الحضرية، وتعتمد تلك المؤشرات على كشوف إحصائية التي تقيس تاريخ تطور جانب معين من مظاهر الاقتصادية والسكانية والإدارية والاجتماعية والسياسية والحضارية في المجتمع، وتساهم تلك المؤشرات في تحديد مستوى التحضر (على، ٢٠١٢، ٧٦٤).

رغم تعدد مؤشرات التحضر، إلا أن يمكن أن يستخدم بعض المؤشرات الأساسية في هذا البحث لبيان حالة التحضر في محافظة السليمانية ومنها، المؤشرات الإدارية والديموغرافية والتعليمية والاقتصادية.

١. مؤشرات الادارية

تعد المرتبة الادارية في بعض الدول اساساً للتعرف على المراكز الحضرية، وفي الواقع تعتمد المدينة أو المراكز الحضرية على التصنيف الإداري، وقد اعتمد هذا المؤشر على الجانب الإداري للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية، إذ تعد الخدمات البلدية فيها أساساً حسب تصانيف وقرار العراقي، وتبعاً لذلك تصبح المراكز الحضرية ذات المرتبة الإدارية، مدناً، وهي تتدرج من المراكز ذات المراتب الإدارية الصغيرة متمثلة بمراكز النواحي مروراً بمراكز الأفضية، فالمراكز ذات المراتب الإدارية الكبيرة المتمثلة بمراكز المحافظات، يعمل بالضرورة في النشاطات الحضرية المتكونة من الصناعة، التجارة و الخدمات، كفعاليات اقتصادية رئيسية، بينما تعد المناطق الواقعة خارج الحدود البلدية لهذه المراكز مناطق ريفية، وهي التي تطغى عليها الزراعة كفعالية اقتصادية رئيسية لسكانها. ففي العراق و تبعاً لقانون البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ تعد كل المناطق التي تقع خارج حدود البلدية مناطق ريفية (حسين، ٢٠٠٨، ١٠).

فقد ناقش كثير من العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها وكدوا على الجانب الإداري بأنه يعد من اهم المؤشرات الحضرية وتطورها (على، ٢٠١٢، ٧٦٤).

بسبب وقوع محافظة السليمانية في إحدى مناطق المهمة من الناحية التضاريسية والاقتصادية والتاريخية والادارية شهدت خلال فترة ١٩٥٧-٢٠٠٩، تغيرات أدارية عديدة و كانت هذه التغيرات تشمل تعديل حدود الوحدات الادارية التي تتشكل منها المحافظة و استحداث الوحدات الادارية.

قسمت محافظة السليمانية عام ١٩٥٧ إلى ٥ أفضية تتبعها ٢٠ الناحية وفي عام ١٩٧٧ زادت عدد تلك وحدات الادارية الى ٤٣ وحدة التي تتكون من ١٠ أفضية و ٣٣ ناحية بزيادة ١٨ وحدة مقارنة بعام ١٩٥٧، بينما عام ١٩٨٧ تم إلغاء عدد من هذه الوحدات الادارية وإخلائها من السكان، وذلك بسبب الحرب العراقية الايرانية وظهور حركة تحريرية كوردية ضد حكومة المركزية واندلاع المعارك والمناوشات فيما بينهم، وما خلفت وراءها من تدمير المستوطنات الحدودية وتشريد سكانها، وبذلك تناقص عدد الافضية من ١٠ الى ٩ و النواحي من ٣٣ الى ٢٢ ناحية، بينما بسبب استحداث مجموعة من الافضية و النواحي ضمن حدود المحافظة زادت عدد الوحدات الادارية إلى ١٢ أفضية و ٤١ النواحي عام ٢٠٠٩ (جدول ١).

و يمكن القول ان ازدياد المراكز الحضرية في محافظة السليمانية، ادى الى ارتفاع نسبة سكان الحضر وذلك بسبب تحول كبير عدد من القرى، خلال فترة ١٩٥٧-٢٠٠٩ إلى النواحي وحجم سكانها مع سكان الحضر بعد ان كانوا يسجلون القسم ضمن سكان القرى من قبل . وكانت الخدمات الادارية، بعد تحول الريف الى المراكز الادارية، تحتاج الى

مساحات واسعة من الارض لتوفير الابنية اللازمة لها، مثل المركز الاداري الرئيسي والشرطة والقضاء والاطفاء والمدارس، والادارات العامة للمؤسسات والدوائر المختلفة، وكذلك انشاء الشوارع المعبدة والمتنزهات ومراكز الشباب... الخ. من الابنية التي ادت بدورها الى التغير من ملامح منطقة الريفية إلى ملامح منطقة الحضرية. وقامت حكومة اقليم كردستان العراق فعلاً، بتوفير كافة احتياجات اللازمة في كل المراكز الريفية بعد رفع درجتها الى مركز الناحية، بنسبة متفاوتة حسب المناطق، لاسيما المناطق الوعرة والمناطق التي تحتوى عدداً قليلاً من السكان.

٢. مؤشرات الديموغرافية

يستند هذا المؤشر على البعد الديموغرافي وحدة، كأهم مقياس لعملية التحضر والنمو الحضري، فما هو حضري وفقاً لهذا المؤشر إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين أو إلى نسبة هؤلاء من إجمال عدد السكان. وقد عرفت الحضرية في هذا المؤشر في حدود ارتباط بالتركز السكاني كما عرف التحضر في حدود الاتجاه إلى زيادة التركيز السكاني في المناطق الحضرية (السيد، ٢٠٠٥، ١٠٥). ومستوى التحضر هو عبارة عن النسبة المئوية للسكان المقيمين في المدن من جملة سكان الدولة وعند نقطة معينة زمنياً. والتحضر بمعناه الديموغرافي: هو عملية التزايد في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية من جملة سكان الدولة (M. Hauser, 1977, 1).

يحدث نمو الحضري عندما يزداد عدد السكان داخلها بنسبة معينة على مدى زمني محدد، ولعل أبسط مقاييس النمو الحضري هو مقارنة حجم المدن سكانياً بين تعداد وآخر، ويمكن تحديد نسبة النمو من خلال مقارنة (نسبة سكان الحضر*) إلى جملة سكان (أبو عيانه، ١٩٩٦، ٧٥) وإن ظاهرة الحضرية تتناسب تناسباً طردياً مع عدد السكان إذ ترتفع نسبتها كلما يزداد ذلك العدد. وتعد صورة التوزيع الجغرافي لسكان الحضر في المحافظة انعكاساً لطبيعة تطور حجم السكان ومعدلات نموهم وتيارات الهجرة التي شهدتها خلال فترة الدراسة.

تزايدت نسبة سكان الحضر في محافظة السليمانية بنسبة كبيرة بين عامي ١٩٥٧-٢٠٠٩ وباستقراء أرقام الجدول (١) والشكل (٢) يمكن ملاحظة هذه الحالة على نحو التالي:

أ. زادت نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان المحافظة من ٢٦.١٪ عام ١٩٥٧ إلى ٤٧.١٪ عام ١٩٧٧، أما العوامل التي تفسر الزيادة في نسبة سكان الحضر في المحافظة خلال تلك الفترة أصبحت عديدة، ولكن يمكن الإشارة إلى أهمها وهي:

- ازدياد عدد المراكز الحضرية خلال تلك الفترة وذلك بعد تحول عدد من القرى والقصبات إلى مراكز النواحي وضم سكانها مع سكان الحضر، بعد ان كانوا يسجلون انفسهم ضمن سكان الأرياف من قبل فمثلاً تحولت قسبة بيارة إلى مركز ناحية بيارة وقرية هيرو إلى مركز ناحية هيرو، إضافة إلى ذلك فقد حدثت تغيرات ادارية متميزة في عام ١٩٧٥ تمثلت في إضافة قضائي جمجمال وكلار إلى محافظة السليمانية مستقطعة من محافظة كركوك، وهذا اثر على ازدياد عدد المراكز الحضرية في تعداد عام ١٩٧٧ وعكست نتائجه بالتالي على ارتفاع نسبة نمو سكان المراكز الحضرية في المحافظة، خلال هذه المرحلة، علماً ان القضائين المذكورين يضمن عديده وهي: مراكز ادارية هي جمجمال و اغجلر و سنكاو و كلار و باونور و تيلكو وبذلك بلغ مجموع سكانها ٢٧٦٠٢ نسمة عام ١٩٧٧، إذ شكلت نسبة ٨.٥٪ من مجموع سكان الحضر في المحافظة.

* نسبة سكان الحضر = عدد السكان المدن / جملة عدد السكان ١٠٠×.

- ازدياد موجات الهجرة نحو المراكز الحضرية في المحافظة. بسبب عدم الاستقرار السياسي، تشير البيانات الى ان نصيب سكان الريف من جراء العمليات العسكرية وتدمير مستوطناتهم وترحيلهم اكثر من نصيب سكان مراكز الحضرية حيث بلغ عدد سكان المرحلين من الريف في المحافظة ١٨٤٧١٩ نسمة، في حين وصل هذا العدد إلى ٤٠٥٤٨ نسمة في المراكز الحضرية حتى عام ١٩٧٧ (جاسم محمد محمد علي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٩).
- ب. ارتفاع نسبة سكان الحضر من ٤٧.٢٪ عام ١٩٧٧ إلى ٧١.٥٪ عام ١٩٨٧، بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها المحافظة خلال تلك الفترة .

جدول (٣)

تطور نسبة سكان الحضر من اجمالي سكان محافظة السليمانية بين عامي (١٩٥٧-٢٠٠٩)

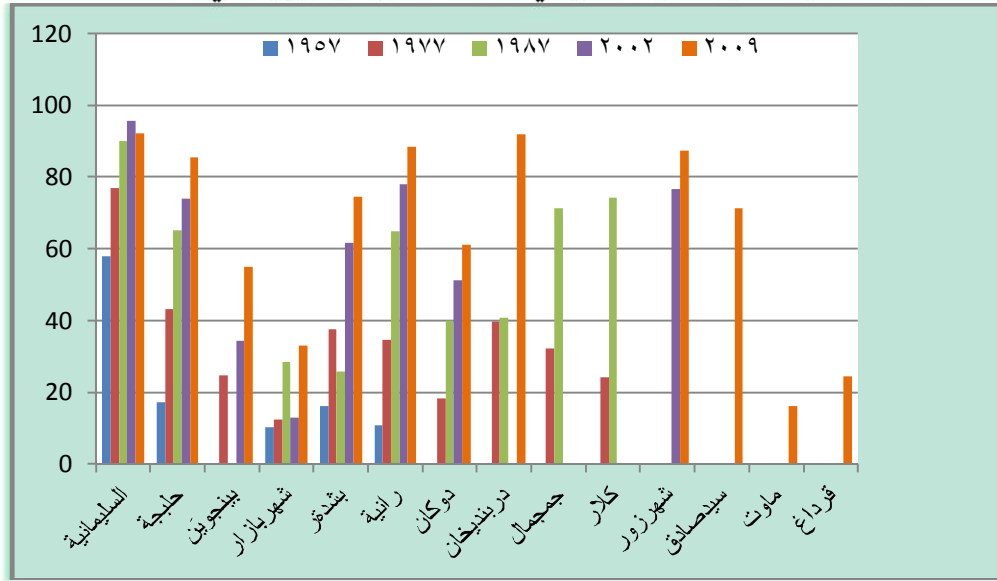
القضاء	١٩٥٧		١٩٧٧		١٩٨٧		٢٠٠٢		٢٠٠٩	
	حضر	مجموع	%	حضر	مجموع	%	حضر	مجموع	%	حضر
السليمانية	٦٣٦٦٠	١١٠١٧١	٥٧.٨	١٨٩٢٩١	٢٤٥٧٢١	٧٧	٣٧٩٤٦٣	٤٢١١٣١	٩٠.١	٦٤٠٥٦٥
حليجة	١٤١١٤	٨١٧٤٩	١٧.٣	٣٩٥٩١	٩١٩٣٩	٤٣.١	٧٥١٤٥	١١٥٢٩٩	٦٥.٢	٦٣٣٥٩
بينجوين	-	-	-	٨٩٣٧	٣٦١٦٥	٢٤.٧	-	-	-	١٤٨٢٣
شهر بازار	٤٣١٠	٤٢٣٣٣	١٠.٢	٧٦٧٦	٦١٣٠٨	١٢.٥	٥٥٣٦	١٢٨٥٦	٢٨.٥	٥٥٣٦
بشدرة	٥٥٩٦	٣٤٥٤٥	١٦.٣	١٨٧٤٧	٤٩٨٦٧	٣٧.٦	٥٩٤٢٣	٧٣٦٠٢	٢٥.٧	٥٩٤٢٣
رانية	٣٩١٥	٣٦٠٩٧	١٠.٨	١٨٥٠٥	٥٣٣٣٢	٣٤.٧	١٣٦٧٣٨	٧٧٠٥٦	٦٤.٩	١٣٦٧٣٨
دوكان	-	-	-	٥٧٩٢	٣١٦٤٦	١٨.٢	٢٨١٢٥	٣١٤٠٧	٣٩.٩	٢٨١٢٥
دربنديخان	-	-	-	٩٤٦٠	٢٣٨١٩	٣٩.٧	-	٦٠٧٠٧	٤٠.٧	٦٠٧٠٧
جمجمال	-	-	-	١٦٩٥٠	٥٢٧٧٣	٣٢.١	-	٧٠٥٥٢	٧١.٣	٧٠٥٥٢
كلار	-	-	-	١٠٦٥٢	٤٤٠٥٧	٢٤.٢	-	٨٩١١٣	٧٤.٢	٨٩١١٣
شهرزور	-	-	-	-	-	-	٧٢٥٩٨	-	-	٧٢٥٩٨
سيدصادق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماوت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرداغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع محافظة	٧٩٦٢٥	٣٠٤٨٩٥	٢٦.١	٢٣٥٦٠٢	٦٩٠٥٥٧	٤٧.٢	٦٨٠٨٥٧	٩٥١٧٣٣	٧١.٥	١٠١٠١٥٦

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

١. نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧، ص ٧-٢ .
٢. نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ ص ٣-٨ .
٣. مديرية الاحصاء السلیمانية، ٢٠٠٢، ص ١٧٧-١٨٠ .
٤. مديرية الاحصاء السلیمانية ٢٠٠٩، ص ١٥-١ .

الشكل (٢)

نسبة سكان الحضر حسب الاقضية في محافظة السلیمانیة بين عامي ١٩٥٧-٢٠٠٩



من الإعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١).

ج. استمرار تزايد نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان المحافظة حتى وصلت إلى ٨٤.١% عام ٢٠٠٩، ويعود إلى:

- إزدياد عدد مراكز الحضرية في المحافظة التي وصلت إلى ٤١ مركز عام ٢٠٠٩، بعد تحول عدد من القرى إلى مركز ناحية ومنها (سيتةك، زةلان، كابيرون، هلشو، هيرو، زاروة، ئيسيوه، سرکبان، سورداش، سيوسينان) وتم تسجيل سكانها بسكان الحضر بعد ان كانوا ضمن سكان الريف من قبل .
 - استمرار الهجرة النازحة من سكان الريف إلى المدن الكبيرة او المراكز الحضرية القريبة، بسبب تباين توزيع الخدمات الضرورية بين المدينة و القرية مثل خدمات التعليم و الخدمات الصحية والمرافق الاساسية من مياه الشرب و الكهرباء، بعد ان تم تدميرها من قبل النظام السابق،بالاضافة الى عمليات الاسر الحضري الذي يمارسها المدن حول القرى الغربية في المدينة وتحويلها الى الحضر.
- من الجدول (١) الشكل (٢) يمكن تقسيم المراكز الحضرية في محافظة السلیمانیة حسب نسبة سكان الحضر إلى ثلاث فئات هي:

١. الفئة الاولى: تمثل المراكز التي سجلت أعلى نسبة للسكان الحضر، وتشمل أفضية السلیمانیة و حلبجة و رانیة إذ بلغت نسبة حضر في قضاء السلیمانیة ٥٧.٨% من إجمالي سكان قضاء عام ١٩٥٧ زادت إلى ٩٢.٢% عام ٢٠٠٩، وتفسير ذلك ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية التي اقتربت بارتفاع معدلات المواليد و تناقص معدلات الوفيات نتيجة لتحسن الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان فضلا عدها مركزاً للمؤسسات الإدارية والخدمية والصناعية والتجارية. ومن المعلوم ان التوزيع المؤسسات الانتاجية والخدمية على اساس متوازنة مع إمكانيات وحجم المستوطنات(خليل اسماعيل محمد، ١٩٨٢، ص١١٨). والتي تسهم بدورها في جذب الأيدي العاملة من القرى المجاورة لها. زادت نسبة سكان الحضر في قضاء حلبجة من ١٧.٣% عام ١٩٥٧ إلى ٨٥.٥% عام ٢٠٠٩ من إجمالي سكان القضاء. وذلك بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتحول بعض المستوطنات إلى مدن التي كانت ريفاً عام ١٩٥٧ ومن ضمن

حدود بلديات المراكز الادارية عام ٢٠٠٩، من جانب وهجرة سكان الريف إلى المدن للاستفادة من الخدمات الموجودة فيها من جانب آخر.

كما بلغت نسبة سكان حضر في قضاء رانية ١٧.٢٪ عام ١٩٥٧ و زادت إلى ٨٥.٥٪ عام ٢٠٠٩، بسبب إنشاء مجتمعات قسرية في اطراف مدن القضاء ومنها مجتمعات رانية، شاروشيان، شكارته وحاجي أوا، وفي نهاية الأمر أصبحت كل المجتمعات القسرية جزء من المراكز الحضرية أو المراكز المستقلة. وجدير بالإشارة إن كل سكان في تلك المجتمعات هم أبناء القرى الذين تم تهجيرهم من قبل الحكومة العراقية اليها والتي انشأت خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩١، من أجل السيطرة على المناطق واخضاع سكانها لسلطتها عنوة حققت أفضية دربندخان وشهرزور نسبة مرتفع لسكان الحضر خاصة عام ٢٠٠٩.

٢. الفئة الثانية: تمثل الأفضية التي سجلت نسبة متوسطة من سكان الحضر وعددها ثلاث أفضية وهي بشدر، دوكان، بينجوين، حيث زادت نسبة سكان الحضر في قضاء بشدر من ١٦.٢٪ عام ١٩٥٧ إلى ٧٤.٥٪ في عام ٢٠٠٩. وبلغت النسبة لقضائي دوكان و بينجوين ١٨.٣٪، ٢٤.٧٪ عام ١٩٥٧ على الترتيب وزادت النسبة إلى ٦١.١٪، ٥٥٪ على التوالي عام ٢٠٠٩ ويعود السبب إلى عامل الهجرة اليها من المناطق الريفية التابعة لها.

٢. الفئة الثالثة: يقل بها نسبة سكان الحضر وعددها ثلاثة أفضية هي شهربازار و قرداغ و ماوت، ولعل السبب في قلة نسبة سكان الحضر فيها يعود إلى تعدد المستوطنات الريفية التابعة لها، واصغر مساحة المناطق الحضرية وقلة أعدادهم بحكم طبيعة تضاريس، وكذلك يرجع إلى تغلب طابع الريفي الزراعي، واستحداث كل من قضاء ماوت وقرداغ قبل فترة مبكرة ايضاً.

ازدياد نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان المحافظة السليمانية على مستوى المحافظة او على مستوى الافضية، احد أهم مؤشرات للتحضر، وحسب البيانات التي تم عرضها سابقاً، اتجه نسبة السكان نحو مراكز الحضرية بوتيرة عالية، ويجب على الحكومة او المؤسسات المعنية في إقليم كوردستان، ان تحاول لتخفيف هذا الاتجاه، ولتحقيق هذا الانجاز عليها ان تعمل لتضييق الفجوة الواسعة بين المراكز الحضرية و المراكز الريفية في شتى المجالات.

٣. مؤشرات الاقتصادية:

يعتمد هذا المقياس على الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في المراكز الحضرية والريفية، وهناك بعض الأنشطة تخص الحضر واخرى تخص الريف. وان نمط الحياة الحضرية تعتمد على فعاليات الازراعية في حين تعتمد الحياة الريفية على الفعالية الزراعية (الجوهري، ١٩٧١، ١٣٥).

تمثل المراكز الحضرية وفقاً لهذا المؤشر، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الإقتصادي البشري، وبالتالي يرتبط التحضر والنمو الحضري بحركة إنتقال وتحول إلى تنظيمات إقتصادية أكثر تعقيداً. أو بمعنى أبسط، إنتقال من حالة التي تقوم فيها الحياة الإجتماعية على أساس العمل أو الانتاج الأولي كالصيد والزراعة إلى حالة التي تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات. أو بتعبير اخر حالة الإنتقال من إقتصاد المعيشية إلى إقتصاد السوق (السيد، ٢٠٠٥، ١٠٦). علماً ان مؤشر الإقتصادي تعد من أهم المؤشرات التي تلتصق التصاقاً وثيقاً ومباشراً ببناء المجتمع ومستوى تحضره في كافة الاتجاهات، اما أختلاف المراكز الحضرية بعضها بالبعض من حيث الحجم والبناء والنمو الحضري، يعود إلى الأنشطة الاقتصادية.

شهدت محافظة السليمانية تغيراً واضحاً من الأنشطة الاقتصادية بسبب تغيرات الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، وبمتابعة الجدول (٢) والشكل (٤) يمكن ان يلاحظ على نحو التالي:

أ. انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الزراعية من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانوا يستأثرون على ما يقرب من نصف ذوى النشاط الاقتصادي عام ١٩٧٧ وهبوط نسبتهم إلى ١٣.٢٪ عام ١٩٨٧ ويعود السبب إلى ان معظم هؤلاء، قد إنتقلوا إلى العمل في مهن إلى أخرى، وذلك نتيجة لترحيلهم وتهجيرهم من مزارعهم وقراهم إلى الجمعات السكنية ومراكز المدن. (كامران رقيب المفتى، ١٩٩٩، ص ٨٥). واستمر هذه النسبة في الهبوط حتى وصلت إلى ١٥.١٪ عام ٢٠١٢ ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الذي شهدت القطاع الاولية، إلى العديد من الاسباب منها: انخفاض اسعار المنتجات الزراعية مقابل المنتجات التي يتم استردادها من خارج اقليم كوردستان، وهذا يؤدي إلى انتقال نسبة كبيرة من السكان من أنشطة الزراعية إلى أنشطة أخرى، وكذلك ارتفاع نسبة التعليم وتطلع الافراد إلى البحث عن فرص العمل خارج قطاع الزراعي .

ب. بالنسبة لقطاع الأنشطة الصناعية فقد ارتفع نصيبها النسبي من ١٧.٢٪ عام ١٩٧٧ إلى ٢٣.٦٪ عام ٢٠١٢ من جملة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن ارجاع سببها إلى الطلب المتزايد والتنوع على السلع والمنتجات التي ينتجها هذا القطاع الصناعي، لاسيما الصناعات الانشائية، بسبب الحاجة المتنامية لهذه المنتجات وهذا ناتج عن النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة والتطور الحضاري وإعادة اعمار مراكز الحضرية والريفية، بعد تم تدميرها وكذلك عن قيام حكومة الاقليم كوردستان بتخصيص منحة سلفة العقار لكل الافراد الذين كانوا يقومون ببناء البيوت سواء في مراكز الحضرية أو الريفية إضافة الى وجود كميات كبيرة من الموارد الاولية والخامات التي تساعد على قيام المنشآت وان هذا القطاع يضم ٥١٧ معملاً أو منشأة صناعية ضمن حدود محافظة السلیمانیة (محمود، ٢٠١٣، ١٤٢).

ج. سجل الأنشطة الخدمات ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع نسبتها من ٢٤.٨٪ إلى ٥٦.٥٪ عام ٢٠١٢، ويتضح أن قطاع الخدمات قد زاد على حساب قطاع الزراعة، لاسيما إذ ما علمنا ان نسبة سكان الريف انخفضت من ٥٢.٨٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٥.٢٪ عام ٢٠١٢. رغم انخفاض نسبة سكان الريف في مجمل سكان المحافظة، إذ يلاحظ أن تغيرات التي تطرأ على الريف تؤدي إلى ترك الريفيين نشاطهم والتوجه وظيفياً الى خارج الاعمال الزراعية، بل يعملون في قطاع الخدمات على سبيل مثال.

ويمكن القول في النهاية بان ظهور تغير هيكلية الأنشطة الاقتصادية في محافظة السلیمانیة، وتقلص نسبة العاملين في الأنشطة الزراعية وازدياد نسبة العاملين في نشاط الصناعي والخدمي، دليلاً واضحاً على توجه السكان نحو التحضر.

جدول (٤)

تطور نسبة العاملين حسب النشاط الاقتصادي بمحافظة السليمانية خلال عامي ١٩٧٧-٢٠١٢

النشاط الاقتصادي	١٩٧٧	١٩٨٧	٢٠١٢
النشاط الزراعي	٤٣.٦	١٣.٢	١٥.١
النشاط الصناعي	١٧.٦	١٥.٤	٢٣.٦
النشاط الخدمي	٣٤.٨	٥٩.٤	٥٦.٥
غير مبين	٢	٢.٥	٠.٨
البطالة	٢.٤	٩.٣	٤.١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من الإعداد الباحث بالإعتماد على:

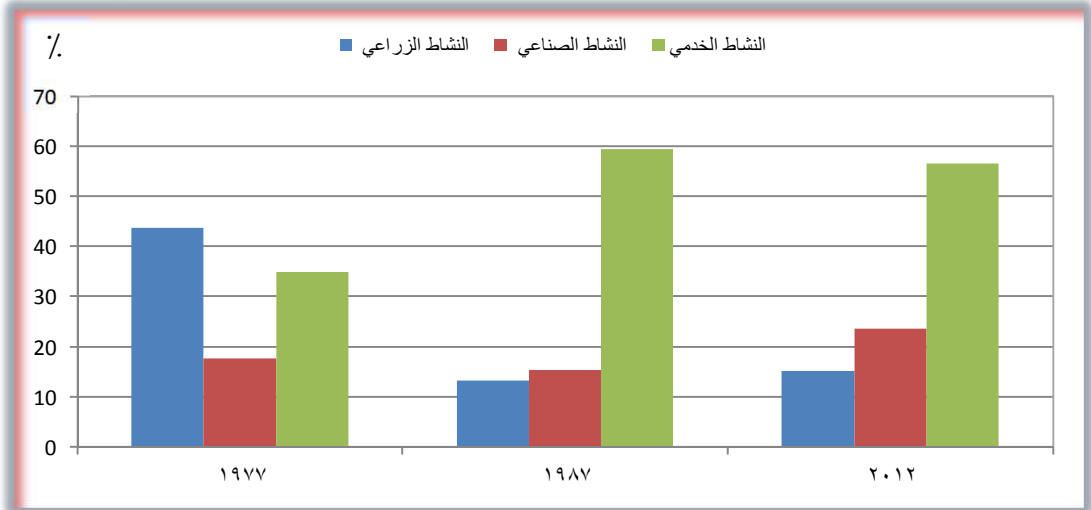
١. نتائج التعداد العام لسكان ١٩٧٧، جدول ٥٠، ص ١٠١-١٠٢.

٢. نتائج التعداد العام لسكان ١٩٨٧، جدول ٣٤، ص ١٤٤-١٤٥.

٣. مديرية الاحصاء السليمانية، ٢٠١٢، بيانات غير منشورة.

الشكل (٤)

تطور نسبة العاملين حسب النشاط الاقتصادي بمحافظة السليمانية خلال عامي ١٩٧٧-٢٠١٢



المصدر: من الإعداد الباحث بالإعتماد على: بيانات جدول (٢)

٣. مؤشرات التعليمية

تعتبر نسبة الأفراد المتعلمين من أهم المؤشرات التي تستخدم لدلالة على مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي وصل إليه مجتمع ما، وإن نسبة المتعلمين تزداد طردياً مع تحسن في مستوياتهم المعيشية وزيادة دخلهم، وتعد التعليم أحد المؤشرات المهمة على مدى تمتع المجتمع بالخصائص الحضريّة، ومن مؤشرات التحضر الرئيسية هي انتشار التعليم وتقلص معدلات الأمية، حيث يتناسب المستوى التعليمي طردياً مع التحضر (صلاح، ٢٠٠٦، ص ٨٧) شهدت محافظة السلیمانية تغيراً واضحاً في الهيكل التعليمي بين عامي ١٩٧٧-٢٠٠٩ وباستقراء أرقام الجدول (٣) ومن الشكل (٥) يمكن ملاحظة مايلي:

- هبوط معدل الأمية في محافظة السلیمانية من عام إلى آخر وبما يزيد على النصف بين بداية الفترة قيد الدراسة ونهاياتها، إذ بلغ نسبته من ٦٦.٥٤٪ عام ١٩٧٧ وهبط إلى ٤٣.١٪ عام ١٩٨٧ وذلك بسبب اصدار قانون محو الأمية الإلزامي، واستمر انخفاض معدل الأمية حتى وصل إلى ٢٥.٢٪ عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى اهتمام الحكومة بقطاع التعليم بعد عام ١٩٩١، وإنشاء مراكز تعليمية جديدة، خلال هذه الفترة إذ زادت أعداد المدارس من ٤٢٩ مدرسة عام ١٩٩١ إلى ١٦٧٩ مدرسة عام ٢٠٠٩. وكما زادت أعداد المدرسين في جميع مراحل الدراسة من ٧٧١٢ مدرس عام ١٩٩١ إلى ٣١٤٦٩ مدرس (الجدول ٤) عام ٢٠٠٩.

الجدول (٥)

تطور الحالة التعليمية لسكان محافظة السلیمانية حسب النوع خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٩

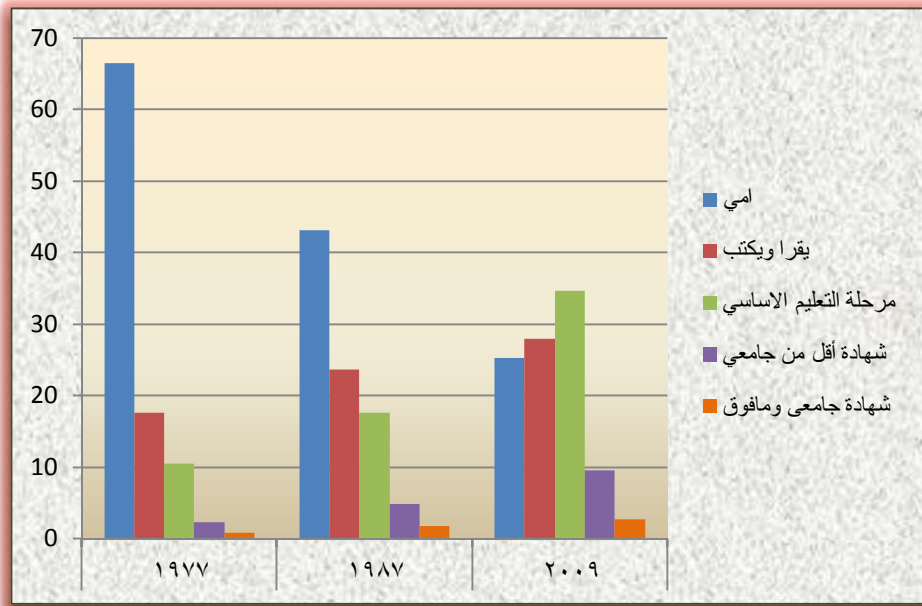
الحالة التعليمية	١٩٧٧ %	١٩٨٧ %	٢٠٠٩ %
امية	٦٦.٥٤	٤٣.١	٢٥.٢
يقرا ويكتب	١٧.٥٧	٢٣.٦١	٢٧.٩
مرحلة التعليم الاساسي	١٠.٥١	١٧.٦	٣٤.٦
مؤهل أقل من جامعي	٢.٣٥	٤.٨٢	٩.٦
مؤهل جامعي وما فوق	٠.٨٧	١.٧٤	٢.٧
اخرى	٠.٠٥	٠.١٧	-
غير مبين	٢.٢٣	٩.٨٤	-
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من الإعداد الباحث بالإعتماد على:

١. نتائج التعداد العام لسكان ١٩٧٧، جدول ٣٦، ص ٦٦ .
٢. نتائج التعداد العام لسكان ١٩٨٧، جدول ٢٩، ص ١٢٣ .
٣. وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم، ٢٠٠٩، ص ٥٨ .

الشكل (٥)

تطور الحالة التعليمية لسكان محافظة السليمانية خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٩.



المصدر: من الإعداد الباحث بالإعتماد على: بيانات جدول (٣).

- شهدت نسبة فئة من يقرأ ويكتب زيادة من ١٧.٦٪ عام ١٩٧٧ إلى ٢٢.٦٪ عام ١٩٨٧ حيث كان لقرار الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية والزامية التعليم وتنامي الوعي السكان دور كبير في ذلك، واستمرت الزيادة في هذه الفئة حتى بلغت ٢٧.٩٪ عام ٢٠٠٩.
- ارتفاع نسبة في فئة مرحلة التعليم الاساسي من ١٠.٥٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٧.٦٪ عام ١٩٨٧ في قفزة كبيرة عام ٢٠٠٩ لتصل ٣٤.٦٪ تعود إلى التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الواقع الراهن، إذ زادت اعداد المدارس في مرحلة تعليم الاساسي من ٢٨٣ مدرسة عام ١٩٩١ إلى ١٣٣٦ مدرسة عام ٢٠٠٩.
- زيادة أعداد نسبة الحاصلين على مؤهل قبل الجامعي من ٢.٤٪ عام ١٩٧٧ إلى ٩.٦٪ عام ٢٠٠٩ وتشير هذه الحالة أيضاً إلى اهتمام السكان باستكمال الدراسة خاصة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب انكماش فرص العمل في قطاعي الزراعية والصناعية وتوافرها في القطاع الحكومي .
- شهدت نسبة الحاصلين على مؤهل الجامعي ومافوق تحسناً ملحوظاً حيث زادت نسبتهم من ٠.٨٧٪ عام ١٩٧٧ إلى ٢.٧٪ عام ٢٠٠٩، ويعود السبب إلى وجود جامعة السليمانية، والتي انشأت في أوائل العام الدراسي ١٩٦٨ وكانت الأولى من نوعها في المحافظات الكردية الشمالية (كمال محمد خياط، ٢٠٠٠، ص ١٢٦). وبالإضافة إلى فتح جامعات أخرى فيها ومحاولها وكل ذلك اثر تأثيراً واضحاً على ارتفاع هذه النسبة.
- وفي النهاية يمكن ان القول ان الانخفاض في نسبة الأمية والارتفاع المستوى التعليمي لدى سكان المحافظة، يشير إلى ازدياد درجة التحضر. وبسبب هذا تقدم من ناحية العلمية سميت محافظة السليمانية بعاصمة الثقافية على مستوى إقليم كردستان.

الجدول (٦)

عدد المدارس والطلاب والهيئة والمدرسين حسب مراحل التعليمية في محافظة السلیمانیة خلال سنوات الدراسية (١٩٩١-١٩٩٠) (٢٠١٠-٢٠٠٩)

٢٠١٠-٢٠٠٩							١٩٩١-١٩٩٠							مراحل التعليمية
المدرسون			الطلاب			المدارس	المدرسون			الطلاب			المدارس	
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور		مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور		
١٠٨٥	١٠٠٨	٧٧	١٢٤٦٤	٦٢٨٨	٦١٧٦	٩٢	٩٠	٩٠	٠	١٤٥٤	٧٣٤	٧٢٠	١٦	رياض الاطفال
٢٥٢٤١	١٤٩٦٢	١٠٢٧٩	٣٤١٢٦٣	١٦٠٢٦٣	١٨١٠٠٠	١٣٣٦	٥٨١٦	٤١٤١	١٦٧٥	١٨٦٦٤٤	٧٥٨٨٨	١١٠٧٥٦	٢٨٣	الابتدائية(الاساسي)
٤١٤٧	٢٠٩٦	٢٠٥١	٧٠٩٩٢	٣٥٤٤٧	٣٥٥٤٥	٢١٤	١٢٩٦	٧٩٩	٤٩٧	٤٧٠١٨	١٧٩٥١	٢٩٠٦٧	١٠٩	الثانوية
٦٠٢	٣٣٢	٢٧٠	٣٧٠١	١٨٣٣	١٨٦٨	١٦	٤٢٤	١٧٣	٢٥١	٣٤٨٢	٩٩٠	٢٤٩٢	١٨	الاعدادية المهنية
٢٦٥	١٠٢	١٦٣	٢٣٩٦	٩٣٥	١٤٦١	٨	٨٦	٤٣	٤٣	٢٧٥٠	١٦٤٨	١١٠٢	٣	معاهد
١٢٨	٦٣	٦٥	١١٨٧	٥١٧	٦٧٠	١٠	-	-	-	-	-	-	-	اليافعين
٣١٤٦٩	١٨٦٥٤	١٢٩٠٥	٤٢٢٠٠٣	٢٠٥٢٨٣	٢٢٦٧٢٠	١٦٧٦	٧٧١٢	٥٢٤٦	٢٤٦٦	٢٤١٢٤٨	٩٧٢١١	١٤٤١٢٧	٤٢٩	المجموع

من الإعداد الباحث بالإعتماد على: وزارة التربية هيئة التخطيط، ٢٠٠٩، بيانات غير منشورة

النتائج:

١. المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العصرية والترفيهية وفرص العمل ما يدعو إلى الكثيرين إلى التمسك بحياتها والهجرة من الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر المدينة.
٢. بسبب وقوع محافظة السلیمانية في إحدى مناطق المهمة من ناحية التضاريس والاقتصادية والتاريخية والإدارية، قسمت محافظة السلیمانية عام (١٩٥٧) إلى ٥ أفضية تتبعها ٢٠ ناحية بينما بسبب استحداث مجموعة من الأفضية والنواحي ضمن حدود المحافظة زادت عدد الوحدات الإدارية إلى ١٢ أفضية و٤٢ النواحي عام ٢٠٠٩. علماً أن ازدياد عدد الوحدات الإدارية تعد من إحدى المؤشرات التحضر.
٣. ازدياد نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان المحافظة تعد من إحدى المؤشرات الديموغرافية لبيان اتجاه سكان المحافظة نحو التحضر.
٤. انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الزراعية وارتفاع نسبة العاملين للأنشطة الصناعية والخدمية. وكذلك هبوط معدل الأمية في محافظة السلیمانية من عام لآخر وارتفاع نسبة سكان في باقي المراحل التعليمية الأخرى خلال فترة ١٩٧٧-٢٠٠٩ دليلاً واضحاً لظهور مؤشرات التحضر في محافظة السلیمانية.

التوصيات:

١. إنشاء وحدات معلوماتية إحصائية في كل مدينة ضمن محافظة السلیمانية تشتمل على البيانات اللازمة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان لأنه لا يزال يعانون الجهات الحكومية بقلّة البيانات دقيق.
٢. يجب ارتباط سياسة التخطيط والتنمية للمراكز الحضرية بالمؤشرات الحضرية.
٣. إعطاء مزيد من الاستقلال الإداري والمالي للمشاريع ولاسيما الإسكانية في المدن الصغيرة والمتوسطة أو حتى في الأرياف ذات الأحجام الكبيرة وذلك للحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية والكبرى في المحافظة.
٤. يجب على مؤسسات الدولة بشكل عام ودوائر الاستثمار بشكل خاص توجيه المستثمرين إلى المراكز الحضرية الصغرى والتي تشهد نمواً سكانياً وعمراً سريعاً، وذلك في محاولة لتنشيط الاستثمار فيها مما يفضي إلى أثر إيجابي على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية فيها، وخلق مزيد من فرص العمل لسكانها وتخفيف الضغط على المدن الكبرى.
٥. العمل على إيقاف الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، عن طريق ازدياد الاهتمام بسكان الريف وتوفير كافة الاحتياجات العصرية من ناحية التعليمية والصحية والترفيهية والاقتصادية من أجل تشجيع السكان للاستقرار في ريفهم وعدم الهجرة إلى المدينة وهذا يؤدي بدوره إلى تقليل الهجرة و إلى حدوث الهجرة العاكسة.

المصادر و المراجع

أولاً: باللغة العربية:

١.المصادر:

١. المجموعة الاحصائية لتسجل ١٩٥٧، لوائي السليمانية وكركوك، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١.
٢. مديرية احصاء السليمانية، المؤشرات السكانية والبنى الخدمية والارتكازية لاقليم كوردستان العراق لسنة ٢٠٠٢، بيانات غير منشورة .
٣. مديرية الاحصاء السليمانية خلاصة نتائج بدائية لعملية الحصر والترقيم ومخصص لتعداد العام حسب الريف والحضر في محافظة السليمانية، لسنة ٢٠٠٩، وحسب قضاء والناحية والبلدية، بيانات غير منشورة .
٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٧٨ .
٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٨ .
٦. وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كوردستان، مسح القوى العاملة في اقليم كوردستان، مؤسسة راند، اربيل، ٢٠١٢.
٧. حكومة اقليم كوردستان، مديرية الاحصاء السليمانية، قسم G.I.S، خارطة محافظة السليمانية الادارية، غير منشورة، ٢٠٠٩.

٢.المراجع:

١. احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٣٤.
٢. تحسين عبدالرحيم عزيز، التباين المكاني لمياه الينابيع في محافظة السليمانية، دكتوراه، قسم الجغرافية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧ .
٣. جاسم محمد محمد على، دور العوامل السياسية في توزيع السكاني لمحافظة السليمانية (١٩٧٧-٢٠٠٢)، ماجستير، قسم الجغرافية، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، ٢٠٠٨. (باللغة الكوردية).
٤. جهيدة نزارى، عوامل النمو في المدن المتوسطة دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، قسم كلية العلوم الاسلامية والاجتماعية ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافية جامعة الحاج لخضر، ٢٠٠٩.
٥. حسين اسماعيل علي، المؤشرات الحضرية لمدينة كلالر دراسة في علم الاجتماع الحضري، مجلة كلية الاداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، العدد ١٠١.
٦. خليل اسماعيل محمد، انماط الاستيطان الريفي في العراق، مطبعة الحوادث، بغداد، ١٩٨٢.
٧. رشود بن محمد الخريف، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٤)، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٧.
٨. سليمان عبدالله اسماعيل، التحليل الجغرافي لخصائص الأمطار في اقليم كوردستان العراق، ماجستير، إلى كلية الآداب جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٩٤.

٩. السيد عبدالعاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، الجزء الاول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
١٠. شاكر خصباك ، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية ، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٧٣ .
١١. عطاء محمد علاء الدين، قضاء (هة لة بجة) دراسة في جغرافية الاقليمية، مركز الدراسات الكردية، السليمانية، ٢٠٠٨.
١٢. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
١٣. فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦.
١٤. كامه ران رقيب المفتي، تحليل ديموغرافي لإقليم كوردستان العراق، ماجستير، غير منشورة، قسم الأقتصاد كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة دهوك، ، ١٩٩٩.
١٥. كمال خياط، الواقع الاقصادى- الاجتماعى لمحافظة السليمانية، ٢٠٠٠ ، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطنى الكوردستانى، السليمانية، ٢٠٠٥.
١٦. محمد السيد غلاب ويسرى الجوهري، جغرافية الحضرة دراسة في تطور الحضرة ومناهج البحث فيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١.
١٧. محمد خميس الزوكة، جغرافيا الحضارية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
١٨. محمد شكر محمود ، الصناعات الانشائية في محافظة السليمانية دراسة في جغرافية الصناعة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ٢٠١٣.
١٩. هة لة ت رشيد عبدالله ، علاقة المناخ بانتاجية التبغ في محافظة السليمانية ، ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦ .

ثانياً: باللغة الانجليزية.

1. Robert Muggah، Researching the Urban Dilemma: Urbanization، Poverty and Violence، IDRC، Canada، May 2012.
2. Philip. M. Hauser، The study of urbanization، Newyork، London، sxdemx.1977.
3. William H. Daper, Jr , The Security Demographic population And Civil conflict After The cold war, Washington ,2003.

پوختە:

بابەتی شارنشینى ھەرلەكۆنەو ھەركەتە بەلەم ئەم گەشەكردنەى كە جیھان لەسەدەى نۆزدەھەمەو بەخۆیەو ھەركەتە بەلەم ئەم گەشەى شارنشینى لەپیشوتردا نەبوو، نامازەكانى ئەمەش لەگەڵ سەرھەڵدانى شوپشى پيشەسازی لەزۆرێك لە وولاتانى جیھان ھەركەوت، سەرھەڵدانى شوپشى پيشەسازی بوە ھۆى كۆتایی ھێنانى ئەو كۆشانەى كەمرۆف بوو ھەرلەكۆنەو ھەركەوت دەیدا

شارنشینى دادەنرێت بە جۆرێك لە جۆرەكانى گۆرانكارى گۆمەلكاگان لەشیوەى ژيان وە گواستنەو ھۆى دانیشتان لە گوندەكان بەرەو شارەكان ئەمەش بە كۆچى ناوخۆ ناسراو.

بەھۆى گرنكى ھەلکەوتەى شوپشى پارێزگای سلیمانی لەرووى بەرزى و نزمى و ئابوورى و میژوووى و كارگێریەو، وای كردو لەرووى دابەش بوونى كارگێریەو ھەرلەكۆنەو ھەركەوت، چەندین گۆرانكارى كارگێرى بپیتەو بەجۆرێك لەسالى ۱۹۵۷ پیکهاتبوو لە ۵ قەزاو ۲۰ ناحیە بەلام لە سالی ۲۰۰۹ ئەم دابەشكاریە گۆرانكارى بەسەرداھاتو ھەركەوت بە ۱۲ قەزاو ۴۲ ناحیە، ھەریەكەى كاریگێرى بە ناوھەندى شارنشینى ھەژمار دەكریت، ئەمەش وەكو نامازەى كاریگێرى ھەژمار دەكریت.

نزم بونەو ھۆى رێژەى كارەران لە چالاکى كشتوكال و زیادبوونى رێژەى كارەران لە چالاکى كاریگێرى پيشەسازی و خزمەتگوزارى، ھەروەھا كەم بوونەو ھۆى رێژەى نەخویندەواری و زیادبوونى رێژەى دانیشتان لەقوناغەكانى تری خویندن لە ماو ھۆى سالی ۱۹۷۷-۲۰۱۲ بە نامازەى كاریگێرى ھەژمار دەكریت.

Abstract

Urbanization has always been one of the most common topics. But the dramatic development of the world in 19th century has never been seen before. The indicators of such development have emerged in many countries with the emergence of industrial revolution; therefore, the men gave up the struggle against nature. Urbanization is one of the forms of change in the life of human beings from the villages to urban areas; this is described as internal migration.

Because of the importance of Sulaymaniyah governorate location in terms of topography, economy, history, and administration; the area has faced some changes in terms of administration. In 1957, the study area was consisted of 5 districts, 20 sub-districts, but in 2009 this classification has changed to 12 districts and 42 sub-districts. Each district is considered is a center of urbanization.

The decline in workers in agricultural activities and the increase in workers in industrial and service sector, the decrease of illiteracy and increase in the number of population in other studying levels from 1977 to 2012 is a clear indicator of urbanization.